



القانون الإداري والمؤسسات الإدارية

(التنظيم الإداري - النشاط الإداري)
دراسة مقارنة

- ملحقاً بقانون الولاية الجديد الصادر بموجب قانون رقم 12 - 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية . وكذا :

- قانون البلدية الجديد الصادر بموجب القانون رقم 11 - 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية .

الأستاذ
حسين طاهري



الفهرس

5	المقدمة
11	الباب الأول: طبيعة القانون الإداري
11	تعريفه وتمييزه ونشأته
13	الفصل الأول: التعريف بالقانون الإداري في طبيعته ونشأته
13	المبحث الأول: طبيعة القانون الإداري ونشأته
13	المطلب الأول: تعريف القانون الإداري
15	المطلب الثاني: طبيعة القانون الإداري
16	المطلب الثالث: نشأة القانون الإداري
20	الفصل الثاني: خصائص القانون الإداري ومصادره
20	المبحث الأول: خصائص القانون الإداري
20	المطلب الأول: القانون الإداري حديث النشأة
20	المطلب الثاني: القانون الإداري دائم التطور ويتسم بالمرونة
21	المطلب الثالث: القانون الإداري غير مقنن
21	المبحث الثاني: مصادر القانون الإداري
22	المطلب الأول: المصادر الرسمية للقانون الإداري

22	 la législation	(1) التشريع
23		(2) القوانين
24	 la réglementation	(3) التشريعات الفرعية (اللوائح والمراسيم)
24		المطلب الثاني: المصادر غير رسمية
24	 la coutume	(1) العرف
25	 la jurisprudence	(2) القضاء
25	 Doctrine	(3) الفقه
26		الفصل الثالث: أساس القانون الإداري ونطاق تطبيقه
		(1) المعيار الأول التمييز بين أعمال السلطة Actes d'autorité وأعمال الإدارة العامة Actes de gestion
26		
27	 le service public	(2) معيار المرفق العام
28		(3) معيار النفع العام:
29		الباب الثاني: التنظيم الإداري في الجزائر
31		الفصل الأول: الأشخاص المعنوية في الجزائر
31		المبحث الأول: أنواع الأشخاص المعنوية
31		المطلب الأول: الأشخاص المعنوية الإقليمية
32		المطلب الثاني: الأشخاص المعنوية العامة المصلحية أو المرفقية

المطلب الثالث : آثار إكتساب الشخصية المعنوية	33
الفصل الثاني: أساليب التنظيم الإداري في الجزائر (المركزية واللامركزية) ..	35
المبحث الأول: المركزية الإدارية أركانها وصورها la centralisation	35
المطلب الأول: أركانها	35
المطلب الثاني : صور المركزية الإدارية	37
المطلب الثالث: مزايا وعيوب المركزية	39
المبحث الثاني: لامركزية الإدارية	40
المطلب الأول: أركانها	40
المطلب الثاني: تقدير اللامركزية	48
الباب الثالث: الإدارة المركزية الجزائرية	51
الفصل الأول: رئاسة الدولة	53
مهام رئيس الدولة	53
(1) السلطة التنظيمية: le pouvoir réglementaire	54
(2) سلطة التعيين في الوظائف العامة	54
(3) ضمان أمن الدولة Garantir la sécurité de l'état	55
الفصل الثاني: الوزير الأول Premier ministre	56
الفصل الثالث: الوزارات les ministères	58

60	الفصل الرابع: الولاية
62	الفصل الخامس: البلدية
62	المبحث الأول: أجهزة البلدية
62	1) المجلس الشعبي البلدي:
64	2- العملية الانتخابية opération électorale
68	3- رئيس المجلس الشعبي البلدي:
71	الفصل الأول: الضبط الإداري police administrative
72	المبحث الأول: أنواع الضبط الإداري
73	المبحث الثاني: تمييز الضبط الإداري التشريعي والضبط القضائي
75	المبحث الثالث : أهداف الضبط الإداري
77	المبحث الرابع : وسائل الضبط الإداري
80	الفصل الثاني: المرافق العامة
80	المبحث الأول : أركان وعناصر المرفق العام
83	المبحث الثاني : إنشاء وتنظيم وإلغاء المرافق العامة
83	المطلب الأول: إنشاء المرافق العامة
84	المطلب الثاني: في تنظيم المرفق العام وسيره
94	المطلب الثالث: أنواع المرافق العامة

الباب الرابع: الوسائل القانونية	97
لتحقيق الوظائف الإدارية	97
الفصل الأول: القرارات الإدارية	99
المبحث الأول: أركان القرار الإداري	99
المبحث الثاني: شروط صحة القرار الإداري	104
المطلب الأول: الاختصاص	104
الفرع الأول: العنصر الشخصي	104
المطلب الثاني: الشكل والإجراءات	109
المطلب الثالث: شرط السبب	113
المطلب الرابع: المحل	113
المطلب الخامس: الغاية	114
المطلب السادس: تقسيم القرارات الإدارية	115
(1) القرارات التنظيمية أو اللوائح les règlements	115
(2) القرارات الإدارية الفردية Actes administratifs individuels	116
الفصل الثاني: العقود الإدارية les contrats administratifs	117
المبحث الأول: معيار العقد الإداري	118
المبحث الثاني: كيفية إبرام العقود الإدارية	119

المبحث الثالث: كيفية اختيار المتعاقد مع الإدارة في الجزائر	120
1- طلب العروض l'appel d'offre	120
(2) المزايدة والمناقصة l'Adjudication	121
3- طريقة الإتفاق المباشر le mode de gré à gré	121
المبحث الرابع: آثار العقود الإدارية	122
1- إلتزامات المتعاقد مع الإدارة	122
(2) حقوق المتعاقد مع الإدارة	124
الباب الخامس: الجهات القضائية الإدارية	131
الفصل الأول: المحاكم الإدارية	133
الفصل الثاني: مجلس الدولة والمحاكم الإدارية (ما بعد 1988)	138
المبحث الأول: في تنظيم مجلس الدولة وسير عمله	138
المبحث الثاني: اختصاصات مجلس الدولة	141
(1) الاختصاصات ذات الطابع الإستشاري	141
(2) الاختصاصات ذات الطابع القضائي	144
المبحث الثالث: المحاكم الإدارية	145
المطلب الأول: أنواع الدعاوى أمام المحاكم الإدارية	147
الفرع الأول: دعوى الإلغاء	147

المطلب الثاني: شروط قبول دعوى الإلغاء	148
1- القرار المطلوب إلغاءه	148
2) مصلحة رافع الدعوى	150
3- شرط الميعاد	156
4 - شرط عدم وجود طريق طعن مقابل	161
المطلب الثالث: أوجه الإلغاء	164
الفرع الأول: عيب عدم الاختصاص	165
الفرع الثاني : عيب الشكل والإجراءات	169
الفرع الثالث: عيب مخالفة القانون (أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله)	176
الباب السادس: قضاء التعويض	187
الفصل الأول: دعوى التعويض	189
المبحث الأول : مسؤولية الإدارة	190
المبحث الثاني: أساس المسؤولية الخطأ	192
المبحث الثالث : صور الخطأ	195
المبحث الرابع: المسؤولية دون خطأ	202
الفرع الأول: (المخاطر)	202
الفرع الثاني: الأضرار التي تصيب عمال الإدارة وأعوانها	205

207.....	المبحث الثالث: الضرر والتعويض عنه
207.....	المطلب الأول: الضرر
212.....	المبحث الرابع: جزاء المسؤولية
212.....	المطلب الأول: التعويض
214.....	المطلب الثاني: كيفية التعويض
217.....	الباب السابع: دور أمين ضبط المحكمة الإدارية
219.....	المبحث الأول: مهام أمين الضبط
219.....	المطلب الأول: محاولة الصلح
220.....	المطلب الثاني: مرحلة التحقيق
221.....	المبحث الثاني: مسك السجلات وتنظيمها
223.....	المبحث الثالث: تسيير وتنظيم كتابة الضبط لمجلس الدولة
223.....	المطلب الأول: كتابة الضبط المركزية
229.....	المطلب الثاني: كتابة ضبط الغرف
237.....	المطلب الثالث: كتابة ضبط محافظ الدولة
240.....	الخاتمة
244.....	قائمة المراجع
247.....	الملاحق

النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بمجلس الدولة والمحاكم الإدارية.... 349

الفهرس 407